الفكرة اليهودية لبنك مركزى لأمريكا

شرع مستر پول م. ووربرج حسب تصريحاته، وطبقًا للوقائع، فى إصلاح النظام النقدى للولايات المتحدة، وحقق ذلك ونال النجاح الذى لا يحرزه سوى رجال قليلين، فهو أجنبى وصل إلى الولايات المتحدة وكوّن صلات مع المؤسسة المالية اليهودية الرئيسية هنا، وسرعان ما روّج لأفكار مصرفية انتشرت وتطورت وانتهى الأمر بها إلى ما هو معروف بنظام الاحتياطى الفيدرالى.

عندما كتب البروفيسور سيليجمان فى محاضر جلسات أكاديمية العلوم السياسية: «إن قانون الاحتياطى الفيدرالى سوف يرتبط فى التاريخ باسم پول م. ووربرج»، وهو مصرفى من ألمانيا، قال الحقيقة. ولكن إذا كان هذا الارتباط سوف يجلب له الشهرة كما يلمح البروفيسور سيليجمان أم لا، فإن هذا ما سوف يكشفه المستقبل.

ما لا يفهمه شعب الولايات المتحدة وما لَنْ يفهمه أبدًا هو أن قانون الاحتياطى الفيدرالى قانون حكومى، بينما نظام الاحتياطى الفيدرالى بأكمله يتعلق بالقطاع الخاص، فهو نظام مصرفى تم إنشاؤه للقطاع الخاص بطريقة رسمية.

إذا ما تفحصت أول ألف شخص تقابلهم فى الشارع، فإن ٩٩٩ منهم سيقولون لك أن نظام الاحتياطى الفيدرالى وسيلة تتدخل - وفقًا لها - حكومة الولايات المتحدة فى العمل المصرفى لمصلحة الشعب. لديهم فكرة أنه مثل «مكتب البريد» و«الجمارك» فإن بنكًا للاحتياطى الفيدرالى يمكن أن يكون جزءًا من الآلية الرسمية للحكومة.

من الطبيعى الشعور بأن هذه الفكرة الخاطئة قد شجعها معظم الرجال الأكفاء والمؤهلين للكتابة العامة فى هذه المسألة. وإذا ما بحثت فى أى موسوعة قياسية، حيث لا توجد أى بيانات غير صحيحة، فلن تجد أى بيان مباشر بأن نظام الاحتياطى الفيدرالى نظام مصرفى خاص، وسوف يكون الانطباع الذى يخرج به القارئ العادى أن ذلك النظام جزء من الحكومة.

إن نظام الاحتياطى الفيدرالى هو نظام للمصارف الخاصة، لتكوين أرستقراطية مصرفية داخل أوتوقراطية فردية موجودة بالفعل، فتضيع نسبة كبيرة من الاستقلال المصرفى وفقًا لذلك، ويصبح ممكنًا للمضاربين الماليين أن يمركزوا مبالغ مالية طائلة لخدمة أهدافهم الخاصة، سواء كان ذلك نافعًا ومفيدًا أم لا؟

أن يكون هذا النظام مفيدًا فى الأحوال غير الطبيعية التى تسببها الحرب، مفيدًا بمعنى أن الحكومة لا تستطيع أن تدير النواحى المالية والتجارية، وتكون مثل الابن المبذر الذى يريد نقودًا دائمًا فى أحوال غير ملائمة، أمر، وفيما عدا الحرب فإنه أمر آخر! فقد ثبت أنه بسبب العيوب الذاتية للنظام، أو سوء الإدارة، عدم ملاءمة هذا النظام لمشاكل السلم. ومما يحزن أنه لم يفِ بالوعود التى قطعها على نفسه، وهو الآن محل شك.

نجح مشروع مستر ووربرج فى ظروف الحرب، وعُيِّن فى مجلس الاحتياطى الفيدرالى لكى يضع أفكار نظامه فى ممارسة عملية، ورغم أنه كان لديه أفكار عديدة حينذاك مثل كيفية مساعدة الصناعة المصرفية، إلا أنه خيب الآمال بخصوص كيفية التخفيف عن الناس وإراحتهم.

ومع ذلك هذا ليس بحثًا عن النظام الاحتياطى الفيدرالى، والإدانة العامة له ضرب من الغباء، لكن مؤكد أنه سيكون موضع نقاش ذات يوم، وسيكون النقاش أكثر حرية عندما يفهم الناس أنه نظام للبنوك الخاصة، التى يملكها أفراد، وفوضت من خلاله امتيازات استثنائية، وأنه أدى إلى تكوين نظام نخبوى داخل عالم البنوك يؤسس نظامًا جديدًا.

مستر ووربرج، سوف يتذكر الجميع ذلك، كان يريد بنكًا مركزيًا واحدًا، لكن بسبب اعتبارات سياسية، مثلما يوضح البروفيسور سيليجمان، استقر الأمر على ١٢ بنكًا. ويوضح لنا فحص البحث الخاص بالموضوع للمستر ووربرج، أنه فى وقت معين كان يفكر فى أربعة بنوك، ثم ثمانية، وفى النهاية حسم الأمر بتأسيس ١٢ بنكًا، وكان السبب أن بنكًا مركزيًا واحدًا، ومكانه الطبيعى هو نيويورك، سوف يترك انطباعًا لدى بلد شكّاك بطبعه أنه مجرد مشروع جديد للحفاظ على تدفق الأموال إلى نيويورك. وكان البروفيسور سيليجمان قد أوضح أن مستر ووربرج لم يكن يمانع فى منح أى شىء يسكّن الشكوك الشعبية دون إبطال الخطة الحقيقية.

إذن، خلال الاعتراف لأعضاء مجلس الشيوخ الذين أجروا معه التحقيق بخصوص مدى ملاءمته لعضوية هيئة مجلس الاحتياطى الفيدرالى، المجلس الذى وضع سياسات بنوك نظام الاحتياطى الفيدرالى، اعترف أنه لم يكن يميل لفكرة ١٢ بنكًا للمناطق، وقال إن اعتراضاته عليها «يمكن التغلب عليها بطريقة إدارية حكومية تنفيذية» أى أن البنوك الاثنى عشر يمكن إدارتها والتعامل معها بحيث يكون التأثير هو نفسه، كما لو أن هناك بنكًا مركزيًا واحدًا فى نيويورك، كما يفترض.

وهذا عن الأسلوب الذى تم اتباعه، وسوف نجد أنه واحد من الأسباب التى أدت إلى الموقف الحالى للبلاد.

لا يوجد افتقار إلى المال فى نيويورك اليوم، مشاريع الصور المتحركة تموّل بالملايين، وظهر إلى الوجود منفذ ضخم لبيع الحبوب تعهده بالتشاور برنارد م. باروخ، ولم يكن هناك أى تردد فى التخطيط لمؤسسة برأسمال مائة مليون دولار. ولم يصادف ليو رجل المسرح اليهودى أى صعوبة فى افتتاح ٢٠ مسرحًا جديدًا هذا العام.

لكن إذا ما توجهنا إلى الولايات الزراعية، حيث تكون الثروة الحقيقية للبلاد فى الأرض وفى مخازن القمح، فلن تستطيع العثور على أموال للمزارع.

إنه وضع لا يستطيع أحد إنكاره وقلّة يستطيعون تفسيره؛ لأن التفسير غير موجود فى الأحوال الطبيعية. الأحوال الطبيعية دائمًا هى الأسهل فى التفسير، أما الأحوال غير الطبيعية فتحمل سيما الغموض. **وهنا الولايات المتحدة، أغنى دولة فى العالم، تضم فى الساحة الراهنة أكبر ثروات فى أى مكان على وجه الأرض- ثروات حقيقية وجاهزة ومتاحة ويمكن استغلالها، ومع ذلك فهى معطلة، وهناك ما يعوقها، ولا يمكنها الحركة فى قنواتها الشرعية؛ بسبب المضاربات والمناورات التجارية المستمرة فيما يتعلق بالمال.**

المال هو آخر مناطق الغموض التى يمكن للعقل الشعبى اختراقها، وعندما ينجح فى التغلغل إلى الداخل، سوف يكتشف أن الغموض ليس فى المال على الإطلاق، ولكن التلاعب به «بطريقة إدارية».

لم يكن للولايات المتحدة أبدًا رئيس يعطى دليلاً على فهم هذا الموضوع على الإطلاق. واضطر رؤساؤنا دائمًا لأخذ آرائهم من خبراء المال. المال هو أكثر «كمية» عامة فى البلد، تحمل صفات فيدرالية وحكومية، ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة فى الموقف الحالى لم تستطع عمل أى شىء بالنسبة للمال فيما عدا استخدام أساليب ووسائل متنوعة وعديدة للحصول عليه، تمامًا مثلما يفعل الناس للحصول على المال من أولئك الذين يتحكمون فيه.

مستر ووربرج مع الرأى القائل إن المعدلات المختلفة من الفائدة يجب أن تسود فى أجزاء مختلفة من البلاد. ونحن نعلم أن ذلك كان دائمًا سائدًا فى أجزاء مختلفة من نفس الولاية، لكن دون اكتشاف السبب فى ذلك. البقال فى المدينة يستطيع الحصول على المال من البنك الذى يتعامل معه بمعدل فائدة أقل من ذلك الذى يحصل عليه البنك من مزارع فى الأرياف، لماذا إذن يكون معدل الفائدة فى الشئون الزراعية أعلى من المجالات الأخرى؟ (وذلك إن كان من الممكن الحصول على المال، أما الآن فلا يمكن الحصول عليه)، ذلك سؤال لم يوجهه لنفسه أى ممول أو خبير مالى فى العلن - إنه أمر مثل حقيقة أن طبيعة

الأعمال الخاصة لنظام الاحتياطى الفيدرالى مهم جدًا، لكن لا توجد سلطة تعتقد أن ذلك أمر يستحق إعلانه والتصريح به، ومعدل الفائدة فى مجالات الزراعة له أهمية كبيرة ، لكن مناقشة ذلك سوف تتضمن أولاً اعترافًا به ، وواضح أن هذا أمر غير مرغوب فيه.

لدى مقارنة قانون الاحتياطى الفيدرالى الحالى بمشروع القانون المقترح من أولدريتش، قال مستر ووربرج: «.. أعتقد أن القانون الحالى فيه ميزة التعامل مع البلد بأكمله، ومنح الناس معدلات مختلفة من الخصومات والتنزيلات، أما فى مشروع قانون السيناتور أولدريتش فسيكون هذا صعبًا جدًا؛ لأنه يقدم معدلات موحدة فى البلد كله، وأظن أن هذا خطأ».

السيناتور بريستو: .. يعنى يمكن أن تطلب معدل فائدة أعلى فى جزء عن جزء آخر، بينما ينص مشروع قانون أولدريتش على أن تكون المعدلات موحدة فى أنحاء البلاد.

مستر ووربرج: هذا صحيح .

هذه نقطة تستحق التوضيح، إذا كان مستر ووربرج بعد أن علَّم رجال البنوك وأصحاب المصارف، يحوّل انتباهه الآن للناس العاديين، **ويوضح لماذا تستطيع فئة أو طبقة من الناس فى البلد الحصول على أموال لتشغيل أعمال لا تنتج ثروة حقيقية، بينما تعامل فئة أخرى منتجة لثروات حقيقية بأسلوب كما لو كان بعيدًا عن اهتمام ومصالح البنوك. لو يستطيع أيضًا توضيح سبب تزويد فئة ما أو جزء من البلاد بالمال بسعر، بينما تحصل فئة أخرى فى جزء آخر من البلاد بسعر مختلف، إذا فعل ذلك فسوف يضيف أشياء تساعد الناس على فهم هذه الأمور!؟!**

هذا الاقتراح مقصود به مستر ووربرج الذى لديه الأسلوب والصبر على التعليم الكامل للموضوع، مما يجعله مدرسًا ومعلمًا لهذه الأمور ينال الإعجاب.

ما فعله من قبل كان مخططًا له من وجهة نظر مصلحة الخبراء الماليين والرأسماليين المحترفين. . ومن المسلّم به عن طيب خاطر أن مستر ووربرج رغب فى تنظيم شئون المال الأمريكية ووضع نظام أكثر مرونة. ولا شك أنه عمل إصلاحات وتحسينات مهمة فى بعض النواحى، لكن المؤسسة المصرفية كانت فى ذهنه دائمًا، وكان يتعامل مع الورق. والآن لو أخذ منصبًا خارج هذه الاهتمامات أو المصالح الخاصة، فسوف ينكب فى عمله من أجل مصالح أوسع للناس، ولا أزعم أن هذه المصالح دائمًا تدار من خلال مؤسسة مصرفية، وسوف يعمل أكثر مما عمل لتبرير شعوره بأنه ما جاء إلى هذا البلاد إلا لأداء مهمة.

ولم تصدم مستر ووربرج أبدًا فكرة أن نظام الاحتياطى الفيدرالى هو فى الحقيقة نوع جديد من السيطرة الخاصة على البنوك؛ لأنه رأى خلال تجاربه الأوروبية أن البنوك المركزية من شئون القطاع الخاص.

فى مقاله عن «**مقارنة النظام المصرفى الأمريكى بالنظام الأوروبى وقوانين المصارف**» يقول مستر ووربرج:

«قد يكون من المثير ملاحظة أنه على **عكس الفكرة السائدة، البنوك المركزية الأوروبية لا تملكها الحكومات**، وهذه قاعدة، وفى الواقع أنه لا الحكومة الألمانية ولا الحكومة الفرنسية ولا البريطانية تملك أى أسهم أو رأسمال بنوكها المركزية. بنك انجلترا يدار بالكامل كمؤسسة قطاع خاص، حاملو الأسهم ينتخبون مجلس المدراء الذين يتناوبون فى رئاسة البنك، وفى فرنسا تعيّن الحكومة محافظ البنك وبعض المدراء، وفى ألمانيا تعين الحكومة رئيس البنك ومجلسًا إشرافيًا من خمسة أعضاء، وينتخب حاملو الأسهم مجلس المدراء».

وفى مناقشة لمشروع قانون أوين - جلاس، يقول مستر ووربرج: «إن خطة اللجنة النقدية المنبثقة عن نظرية بنك انجلترا، تترك الإدارة بأكملها فى أيادى رجال الأعمال دون إعطاء الحكومة أى دور فى الإدارة أو أى سيطرة عليها.

والبرهـان القوى الذى يقف فى جـانب هذه النظرية هو أن الصناعـة المصرفـية المركـزية مـبنيـة على الائتـمـان السليم والسـمـعـة الحسـنة، وأن الحكم على الاعتمادات والائتمانات من الأمور التى ينبغى أن تُترك فى أيدى رجال الأعمال ولا يجب على الحكومة التدخل فيها. . . ويستمر مشروع قانون أوين - جلاس مستنداً إلى خطوط بنك فرنسـا والرايخ بنك الألمانى، اللذين يتم تعيين الرؤساء ومجالـس الإدارة فيهما بواسـطة الحكومة إلى حد معـين. هذه البنوك المركزية التى تعدّ من الناحية القـانونية مؤسسات خاصة، هى شـبه حكومية؛ نظراً لأنه يُسمـح لها بإصـدار النقد، ولأنهـا الأمين لكل الاحتـياطيات المـعدنية لـلبلاد والحارسـة لكل المالية الحكوميـة. إضافة إلى أنه فى المسـائل الخاصة بالسيـاسة الوطنيـة، ينبـغى على الحكومـة أن تعـتمـد على إدارة وتعـاون هذه الأدوات المركزية».

وفيمـا يلى فقرة مضيئـة تستحق وقت القارئ، خاصة القـارئ الذى حيرته الأمور المالية، إذ سوف تقـلب فى ذهنه حقائق أوردها خبراء ماليـون يهود كبار عن فكرة البنك المركزى. ولنلاحظ هذه العبارات:

أ- دون إعطاء الحكومة أى دور فى الإدارة أو السيطرة.

ب- هذه البنوك المركـزية، التى هى من النـاحيـة القـانونيـة مؤسـسـات خاصـة، مسموح لها بإصدار العملات الورقية فى البلاد.

جـ- هى الأمين لكل الاحـتيـاطيات المعدنـية للبلاد وحـارسة لكل الموارد المـالية للحكومة.

د- فيـما يخص مـسائل السـياسة الـوطنية، يجب أن تعـتمد الحكومـة على إدارة وتعاون هذه الأدوات المركزية.

المسألة الآن ليست إذا ما كـانت هذه الأمور صحيحة أو خـاطئة، بل مجرد فهم أنها تكوّن الحقيقة.

ويلاحظ فى العبارة (د) الاستدلال العادل على أنه فى مسائل السياسة الوطنية، ينبغى على الحكومة ببساطة أن تعتمد ليس على الوطنية فقط، بل على مشورة المنظمات المالية أيضًا. وهذا تفسير مقبول: مسائل السياسة الوطنية، طبقًا لهذا المنهج، تخضع للمؤسسات المالية!

ولتوضيح هذه النقطة، فإنه يجب صرف النظر عن مسألة إذا ما كانت هذه هى الطريقة التى يجب أن تحدد بها السياسات الوطنية أم لا.

قال مستر ووربرج إنه لا يرى بأسًا فى سيطرة حكومية بقدر محدد، وليس بقدر كبير، وهذه هى كلماته: «لتقوية سيطرة الحكومة، انتقل مشروع قانون أوين - جلاس إلى الاتجاه الصحيح، لكنه ذهب بعيدًا ووقع فى الإفراط الأكثر خطورة».

«الإفراط أو الطرف الآخر الأكثر خطورة» كان بالطبع قدرًا أكبر من الإشراف الحكومى كإجراء وقائى، وتأسيس عدد من بنوك الاحتياطى الفيدرالى فى البلاد.

أشار مستر ووربرج إلى هذا من قبل، ووافق على العدد الكبير من البنوك فقط؛ لأن الموضوع بدأ مثل حق سياسى ممنوح لا يمكن تلافيه. وسبق للبروفيسور سليجمان أن أوضح أن مستر ووربرج كان مدركًا لضرورة حجب القليل هنا والقليل هناك والمبالغة قليلاً، من أجل استرضاء الجمهور المرتاب.

يعتقد مستر ووربرج أنه يفهم السيكولوچية الأمريكية، وفى هذا الشأن يذكّر بواحد من تقارير مستر ڤون بيرنتسوف وكابتن بوى - عما يحتمل أن يفعله أو لا يفعله الأمريكيون، وفى عدد ديسمبر ١٩٢٠م من مجلة «العلوم السياسية» الفصلية يخبرنا مستر ووربرج عبر زيارة حديثة وقتذاك إلى أوروبا عن الأسئلة التى كان يطرحها الرجال فى كل البلاد التى زارها عما سوف تفعله الولايات المتحدة، وقد طمأنهم بأن أمريكا مجهدة قليلاً، لكنها سوف تتعافى، ثم عاد إلى جهوده لوضع نظامه النقدى وتطبيقه على الأمريكيين وقال:

«طلبت منهم أن يصبروا علينا حتى تنتهى الانتخابات، وذكّرتهم بتجاربنا مع الإصلاح النقدى، وكيف فشلت خطة أولدريتش؛ لأن الرئيس الجمهورى، فى ذلك الوقت، فقد السيطرة على الكونجرس الذى تحكمه أغلبية ديموقراطية، وكيف أدان الديموقراطيون فى برنامجهم تلك الخطة، وأى نظام مصرفى مركزى، وكيف نشأت رابطة الاحتياطى الوطنى بكامل قوتها وتطورت إلى نظام احتياطى فيدرالى، ولا نقول إن ذلك كان خداعًا زائفًا وتعمية».

مع وضع هذه المسرحية أمام الجمهور فى الاعتبار، والمسرحية التى وراء الكواليس، فإن هذه «التعمية»، مثلما يقول مستر ووربرج، وإخفاء شىء وراء شىء هى التى تولاها لكى يطمئن أصدقاءه فى أوروبا أنه بصرف النظر عما تقوله البرامج السياسية، فإن الولايات المتحدة سوف تفعل ما تتمناه أوروبا، وكان أساس مستر ووربرج فى هذا المعتقد، كما قال: هو تجربته مع الأسلوب الذى انتشرت به فكرة البنك المركزى، رغم الاعتراضات المعلنة من كل الأحزاب والأطراف. إنه يعتقد أنه مع الأمريكيين، يمكن أن تحصل على ما تريد إذا ما لعبت اللعبة بالمهارة اللازمة، ويبدو أن خبرته وتجربته مع الإصلاح النقدى هى المصدر الذى نشأ عنه اعتقاده وإيمانه بذلك.

قد يكون السياسيون ضمانة ضرورية للمشاركة فى اللعب، لكن مستر ووربرج لا يريد أعضاء من الحكومة فى الصناعة المصرفية، ويقول إنهم ليسوا مصرفيين ولا يفهمون فى أمور المصارف، ولا ينبغى على رجل من الحكومة التدخل فى الشئون المصرفية، قد يكون مفيدًا لحكومة الولايات المتحدة لكنه لن يفيد الصناعة المصرفية.

يقول مستر ووربرج فى إشارة إلى الولايات المتحدة: «فى بلدنا أى شخص من الهواة غير المدربين مرشح لوظيفة، حيث تتدخل الصداقة أو المساعدة فى الحملات الانتخابية الرئاسية سواء كانت سياسية أو مالية، وحيث يضع المرشح فى ذهنه دائمًا أصوات الناخبين ومساعدة الجمهور... فالإدارة الحكومية

المباشرة، بمعنى الإدارة السياسية، سوف تثبت أنها مميتة، . . . لا يوجد أى شك إلا ذلك الموجـود الآن (١٩١٣)، حـيث اثنان من الوزراء فى مـجلس إدارة الاحتيـاطى الفيدرالى والسلطة الكبـيرة المخولة له، فإن مـشروع قانون أوين - جلاس من شأنه أن يكون سببًا لوجود إدارة حكومية مباشرة». .

وذلك يأخذه مستر ووربرج على أنه ليـس خطيرًا فقط، بل مميت ولا سبيل لمقاومته. استخدم مسـتر ووربرج إرادته وعزمه الكامل فى هذا الموضوع، فماذا كانت النتيجة؟

لنتـحول إلى شـهادة بـرنارد م. باروخ عندما خـضع لتـحقـيق بخصـوص مسئوليـته عن استفادة رجال مـقربين من الرئيس ويلسون بأرباح تصل إلى ٦٠ مليون دولار فى عمليات فى سوق الأسهم دخلوها بناء علـى معلومات مُسَبّقة قال عنها الرئيس فى خطابه عن الحرب: تحقيقـات «التسريب» الشهيرة! واحدة من تحقيقات عديدة خضع لها مستر باروخ.

كان مسـتر باروخ يحاول فى تلك التحقـيقات أن يبيّن أنه لم يتـصل هاتفيًا بواشنطن، خـاصة مع أشـخاص يفـتـرض أنهم استـفادوا بنصـيب فى أرباح الصفـقات. كان الزمـان ديسمبـر ١٩١٦م، وكان مستـر ووربرج مستـقرًا فى مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى الذى نجح فى إبعاد أى تدخل حكومى عنه.

الرئيس: طبعًا تسجيلات شركـة الهاتف موجودة هنا، وسوف تظهر لنا هوية الأشخاص الذين تحدثت معهم.

مستر باروخ: إذا كنت ترغب فى أن أخبـرك يا سيدى فسـوف أقول لك من هم.

الرئيس: نعم أظن أنه يجب عليك.

مستر باروخ: اتصلت باثنين. مستر ووربرج والذى لم أجده، والثانى الوزير ماكادو، والذى وجدته. هل تريد أن تعرف الموضوع؟

الرئيس: نعم، أظن أنه من الإنصاف أن تقول.

مستر باروخ: اتصلت بمكتب الوزير لأن شخصًا طلب منى أن أوصى على موظف فى البنك الاحتياطى الفيدرالى، وكان ذلك موضوع الاتصال حيث ناقشت الموضوع معه مرتين أو ثلاث مرات، لكن أشير علىّ بأن أقدم أنا الاقتراح، وهذا ما فعلته - (صفحة ٥٧٠-٥٧١).

مستر كامپل: من طلب منك يا مستر باروخ اقتراح تعيين موظف لبنك الاحتياطى الفيدرالى هنا؟

مستر باروخ: مستر إ. م. هاوس.

مستر كامپل: هل طلب منك مستر هاوس الاتصال بمستر مكادو لعمل التوصية؟

مستر باروخ: سوف أخبرك بما حدث بالضبط، اتصل بى مستر هاوس وقال لى إن هناك مكانًا شاغرًا فى مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى، وأضاف أنه لا يعرف الأشخاص الموجودين هناك وأن علىّ أن أتقدم بالاقتراح، وهكذا اقترحت الاسم، الذى كان يرى أن صاحبه شخص ممتاز، وقال لى أريد منك الاتصال بمكتب الوزير وإبلاغه بالاقتراح، فقلت له إننى لا أرى ضرورة لذلك، فقال إنه يفضل أن اتصل به. . . - (صفحة ٥٧٥).

هذا مثال يوضح محاولات إبعاد بنك الاحتياطى الفيدرالى عن السياسة، أى عن الإدارة الحكومية التى ليس فقط يمكن أن تكون «خطيرة» بل أيضًا «مهلكة وقاتلة».

إن بارنى باروخ مضارب الأسهم والسندات فى نيويورك الذى لم يمتلك بنكًا فى حياته، اتصل به الكولونيل إ. م. هاوس رئيس الهيئة السياسية فى إدارة الرئيس ويلسون، وهكذا تم تعيين عضو جديد فى مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى.

ظلت المكالمة الهاتفية محصورة فى دائرة يهودية ضيقة، وكان لتاجر أسهم يهودى الكلمة الحاسمة فيها، وكان ذلك فى بيان عملى هو إصلاح مستر ووربرج النقدى الكبير. اتصل مستر باروخ بمستر ووربرج ليبلغه باسم العضو الجديد المعين فى مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى، ومستر مكادو وزير الخزانة فى الولايات المتحدة، وأشرك الكولونيل إ. م. هاوس، فهل هناك عجب إذن أن يزداد الغموض اليهودى فى حكومة الحرب الأمريكية؟!

وقد كتب مستر ووربرج «إن الصداقة أو العون فى الحملات الانتخابية الرئاسية، سواء كانت سياسية أو مالية، تتدخل دائمًا فى تحديد المناصب السياسية العليا» ومثلما يلح مستر ووربرج بأن هذا بلد «يُرشح فيه لوظيفة أى شخص من الهواة غير المحترفين»، وطبيعيًا مع رجال من هذه النوعية يقومون بتسويات وحلول وسط معرضة للشبهة فى الحكومة أن يبتعدوا ويكونوا على مسافة آمنة من أى شئون نقدية.

وكما لو كان يوضّح الجهل السائد، يأتى مستر باروخ الذى يستشهد بكلمات الكولونيل هاوس «لا أعرف الأشخاص الموجودين وعليك أن تتقدم بالاقتراح». من الجائز والمسموح به أن نشك فى أن مستر باروخ يستشهد بكلمات الكولونيل هاوس بشك صحيح، ويجوز أن نشك فى أن ما اعترف به الكولونيل هاوس كان جهله بأولئك الأشخاص، كان هناك تفاهم جيد بين الرجلين، خاصة بشأن المحادثة الهاتفية، وقد يكون صحيحًا تمامًا أن مستر هاوس ليس خبيرًا ماليًا، أما مستر ويلسون فلم يكن خبيرًا ماليًا بالتأكيد، وفى قائمة الرؤساء الطويلة لا يوجد من كان خبيرًا ماليًا سوى بضعة رؤساء يعدون على أصابع اليد، وكان يُنظر إلى اقتراحاتهم باعتبارها فى غاية التطرف.

الخطة المالية الكبرى لإخضاع العالم والسيطرة عليه مكشوفة للعيان.

ومن قبيل المصادفة أن يكون مستر ووربرج صريحًا بخصوص حالة الجهل

التى وجد عليهـا البلاد، إضافة إلى صـراحته بخصوص «الهـواة غير المدربين» الذين يرشحـون لكل الوظائف. ويقول إن هؤلاء لا يصلحـون للمشـاركة فى السيطرة على الشـئون المالية، أما هو فـمناسب جدّا. ويعترف أن طمـوحه منذ اللحظة التى وصل فيـها إلى هنا كمـصرفى يهودى ألمانى غـريب، كان تغيـير الشئـون المالية بما يتـناسب مع أفكاره وأفضليـاته. إضافـة إلى أنه حقق، كـما يقـول، نجاحًـا لا يستطيع أن يحـرزه أى شـخص آخر. ويقـول البروفـيسـور سيليجمان إنه نجـح إلى حدّ أنه لا بدّ على مدى التاريخ أن يرتبط اسم بول. م ووربرج باسم النظام الاحتياطى الفيدرالى.

(ديربورن إندبندنت - عدد ٢ يوليو ١٩٢١م)

obeikandl.com